لقد استمر عهد نفوذ مباي الكبير بين اليهود الشرقيين، حتى انتخابات الكنيست الرابع في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، التي جرت في ظل الاضطرابات الطائفية التي حدثت في اسرائيل في تموز (يوليو) من تلك السنة. وقد بدأت تلك الاضطرابات في حي وادي الصليب الفقير الواقع في منحدرات جبل الكرمل، في حيفا، عندما قام سكانه من يهود شمال أفريقيا، بمظاهرات عنيفة اندفعوا خلالها إلى حي هدار هكرمل التجاري الضخم في المدينة، حاملين صور الملك محمد الخامس، جد الملك الحسن الثاني، وملك المغرب آنذاك، وهاتفين باسمه. وقد قام المتظاهرون الذين كان يترأسهم المدعو دافيد بن ـ هروش بتحطيم السيارات وإحراق نوادي الهستدروت في المدينة، كتعبير عن حالة الغليان بينهم ضد السلطة. وبعد أيام معدودة من أحداث وادي الصليب، انتشرت المظاهرات بين تجمعات اليهود الشرقيين خصوصا بين يهود المغرب، في أماكن أخرى في اسرائيل، احتجاجا على التمييز ضدهم، خصوصا في مجالات العمل. ورغم نجاح عملية قمع هذه المظاهرات على يد الشرطة، واعتقال بن ـ هروش ورفاقه، فقد تحول وادي الصليب الى رمز ومثار للنقاشات الواسعة وتبادل التهم بين مختلف الفئات السياسية في اسرائيل، خصوصا بين احزاب السلطة والمعارضة، شكلت على أثره لجنة عامة من قبل الحكومة للبحث في أسباب الاضطرابات. وكان الشعور العام يتصف بالحساسية المتزايدة تجاه المشكلة الطائفية التي برزت مع اضطرابات وادي الصليب قبيل الانتخابات للكنيست الرابع. وفي ظلها تحركت الأحزاب لاحتواء الغليان الطائفي، خوفا من تبلوره في إطارات حزبية مستقلة لليهود الشرقيين، خصوصا وأن بن ـ هروش جسد دعوته لأبناء طائفته بترك الاحزاب الكبيرة «وعملائها بين يهود شمال أفريقيا»، وتشكيل قائمة مستقلة تحمل اسم «منظمة تكتل يهود شمال أفريقيا»، كرد على قائمة «اتحاد يهود شمال أفريقيا» التي كان يترأسها المدعو آشر حسين، والتي كانت عمليا فرعا من مباي.

وتمثل رد فعل أحزاب السلطة والمعارضة، بالمبادرة إلى ضم عدد أكبر من اليهود الشرقيين، خصوصا يهود المغرب، إلى لوائحها الانتخابية، ووضعهم في حالات عديدة في أماكن مضمونة النجاح داخل هذه اللوائح. إضافة إلى ذلك قامت الحكومة بتخصيص بعض المبالغ لانفاقها على مشاريع محددة يستفيد منها اليهود الشرقيون في الأساس، كمشاريع إسكانية وتطوير للمساعدات الاجتماعية وغيرها، وذلك بهدف امتصاص نقمتهم بعد تلك الاضطرابات. وتمكنت السلطة بأساليبها هذه من إفشال القوائم الطائفية الأربعة التي خاضت الانتخابات، وبينها قائمة «ليكود» التي ترأسها بن ـ هروش، الذي خاض الانتخابات وهو لا زال قابعا في السجن. فلم تحصل هذه القوائم مجتمعة سوى على ١,٦٪ من الأصوات، الأمر الذي لم يؤهلها للدخول إلى الكنيست (إنظر الجدول رقم ٣). ولضمان عدم تكرار مثل تلك الاضطرابات، بدأ زعماء كثيرون بعد تلك الانتخابات، ومن ضمنهم رئيس الحكومة آنذاك بن ـ غوريون، يتحدثون علانية حول الحاجة الى تعيين عدد أكبر من اليهود الشرقيين في مراكز عامة وهامة. وبعد انتخابات الكنيست الخامس، سنة ١٩٦١، وما أظهرته من تأييد لمباي بين أبناء الطائفة السفارادية القديمة، وافق زعماء الحزب على ضم وزير سفارادي ثاني إلى الحكومة التي تشكلت عقب تلك الانتخابات، وقد وقع الاختيار، بعد جدال طويل بينهم حول المرشح الملائم الموثوق جانبه، على الديبلوماسي السفارادي العجوز الياهو ساسون (والد موشي ساسون، الذي أصبح فيما بعد ثاني سفير لاسرائيل في القاهرة)، الذي كان يعمل سفيرا لاسرائيل في سويسرا، فاستقدم إلى اسرائيل ليعين وزيرا للبريد في الحكومة العاشرة التي شكلها بن ـ غوريون في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، إضافة إلى باخور شيطريت وزيرا للشرطة. ولقد جرى اختيار ساسون ممثلا للطوائف الشرقية في الحكومة، وفق نفس الأسلوب الذي كان ولا زال متبعا لدى الأحزاب المختلفة في اختيارها لممثلي